# الطّوال وآراؤه النحوية جمعًا ودراسة

م . نجاح حشيش بادع العتابي
م. أسعد خلف العوادي بحث أعدّه
جامعة ذي قار / كلية التربية قسم اللغة العربيّة thiqaruni.org

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين الهادي الأمين أبي القاسم محمد بن عبد الله، وآله الأبرار المنتجبين ، وصحبه الميامين وبعد :

فمن الأهميّة أن تُدرس آراء النحويين الذين عاشوا في المرحلة التي سبقت انحراف الدرس النحوي عن مساره الأصيل قبل أن تتعقّد مسائله وتشويه مفاهيم علم المنطق، فهذه المرحلة تعدّ من أهم المراحل في حياة الدرس النحوي ، ومن الجدير بالاهتمام أن يُجمع تراث أولئك النحاة الذين عايشوا تلك المرحلة التي تكشف عن نصاعة الآراء النحويّة وخلوصها خدمة للتراث النحوي المنسوب إلى علماء العربيّة الأجلاء، ووفاء لأسلافنا العظماء ؛ ومن ثم وقع اختيارنا على نحويّ كوفي،عاش في القرنين الثاني والثالث الهجريين مرحلة ازدهار الدرس النحوي ونموّه وتطوّره .

وكان سبب اختيار هذا النحويّ ؛ انّه لم نجد دراسة تناولت آراءه النحويّة بالدرس ، وأنّه من أعلام النحويين المبرّزين في بيئتيه ، والمتصفّح المظان النحويّة يجد بعض الشذرات المتناثرة التي تشير إلى آرائه النحويّة ، فعمدنا إلى استقصاء مادّة البحث وجمع هذا الشتات المتناثر من مصادره ، وقد وقع البحث في مبحثين ضمّ المبحث الأوّل حياته ابتداء من ولادته حتّى وفاته ، ، أمّا المبحث الثاني فتضمّن عرض آرائه النحويّة ، وكان منهج البحث يعتمد على تأصيل المسألة التي يتعلق بها الرأي النحويّ ، ويعدّ ذلك بمنزلة التمهيد للرأي ؛ كي تكون فكرته واضحة ، ثمّ عرضه ومناقشته ، وصولا إلى النتائج التي أسفر عنها البحث تبعتها قائمة بموارد البحث ، ونسأل الله العلي القدير أن نكون قد وفقنا في إعطاء صورة واضحة عن هذا العالم الجليل ، ومن الله نستمد العون والتوفيق.

المبحث الأول : حياته

اسمه وموطنه :

هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الله الطُوّال[١] ، من أهل الكوفة[٢] ، نشأ فيها[٣] ثمّ في بغداد[٤] .

مكانته العلميّة :

ذكرت كتب التراجم أنّ ثعلبا كان يقول :( ( كان أبو عبد الله الطوّال حاذقا بالعربيّة ، وكان سلمة حافظا لتأديّة ما في الكتب ، وكان أبو جعفر محمد بن قادم حسن النظر في العلل ، وهؤلاء الثلاثة من مشاهير أصحاب الفرّاء ))[٥] ، ووصف القفطي هؤلاء الثلاثة بـ (الأجلاء)[٦] .

وهناك بعض الروايات تدلّ على مكانة الطوّال العلميّة إذ يحكى أنّ ثعلبا كان في حلقة علم يشرح لرواده ، وبينما هو كذلك إذ ورد شيخ يتوكّأ على عصا ، فقال لأهل الحلقة : أفرجوا له حتّى جلس إلى جانبه ، ثمّ سأله عن مسألة فقال : قال فيها أبو جعفر الرؤاسي فيها كذا ، وقال الكسائي فيها كذا ، وقال الفرّاء فيها كذا ، وقال هشام فيها كذا ، وقلت كذا ، فقال له ثعلب : لن تراني أعتقد في هذه المسألة إلّا جوابك ، فالحمد لله الذي بلغني هذه المسألة فيك ، فقال الحاضرون : من يكون هذا الشيخ ؟ فقيل: إنّه الطوّال أستاذ ثعلب[٧]، ويتّضح من هذه الرواية أنّ الطوّال كان له شأن عظيم في نفس ثعلب ، وهو رأس المدرسة الكوفيّة في زمانه ، وتدّل ايضاً على أنّ الطوّال كان من العلماء المحيطين بآراء علماء الكوفة في المسائل النحويّة ، وقد يكون سبب ذهاب بعض المحدثين إلى أنّ الطوّال ليس من النحويين المبرّزين[٨] ؛ لأنّه لم يشتهر له تصنيف[٩] يجمع آراءه النحويّة ، وإلّا فما دواعي هذا الإجلال الذي يكنّه ثعلب له ؟ وكيف يمكن لثعلب أن يصفه بـ(الحذق) إن لم يكن مبرّزا بين الكوفيين ؟ نعم . قد لا يكون مشهورا شهرة الكسائي والفرّاء ، ولكنه كان من كبار نحويي الكوفة .

أساتذته وتلامذته :

ورد في بعض المصادر أنّه حدّث عن الأصمعي[١٠] ، وإنّه كان أحد أصحاب الكسائي[١١] ، والفرّاء[١٢] . أمّا تلامذته فقد تلمذ عليه ثعلب ، كما أسلف البحث ، وسمع منه أبو عمرو الدوري المقرئ(ت٢٤٦هـ)[١٣].

طبقته :

صنّف الزبيدي في طبقاته نحاة الكوفة وجعلهم ست طبقات ، وعدّ الطوّال من نحويي الطبقة الرابعة ، وهم : سلمة بن عاصم ، وأبو عبد الله الطوّال ،

ومحمد بن قادم ، وأحمد بن قادم ، ومحمد بن سعدان ، ومحمد بن حبيب[١٤] .

وفاته :

ذكرت المصادر أنّ وفاته كانت في سنة مائتين وثلاث وأربعين[١٥] .

المبحث الثاني : آراؤه النحويّة

- حدّ الاسم :

الدرس النحوي ربما لم يعرف الحدود في نشأته الأولى، وقد أخذت الحدود طريقها إلى النحو في ما بعد ، وأصبحت تأخذ حيّزاً واسعاً منه ، وقد اجتهد كثير من

النحويين في وضعها ، ولأبي عبد الله الطُوّال آراء في حدّ الاسم والفعل والأداة نقلها البطليوسي في كتابه الحلل إذ قال :(( وقال أبو عبد الله الطُوّال : الاسم ما اعتورته المعاني وانتسبت إليه الأوصاف ))[١٦] ، وقد استند في هذا التحديد إلى أساس وظيفي[١٧] ، من حيث تمتّع الأسماء بالمعاني ، وإمكان وصفها ، وعارض هذا التحديد البطليوسي بقوله :(( غير صحيح ؛ لأنّ الأفعال تعتورها المعاني ، ومن الأسماء ما لا يوصف ))[١٨] ، وهذا يعني أنّ هذا الحدّ لا يمكن عدّه حدّاً جامعاً مانعاً ، (( وإنّما هو رسم وتقريب ، لأنّ شروط الحدّ أن يستغرق المحدود ))[١٩] ، هناك جانب من الصحّة في حدّ الطُوّال للاسم ؛ لأنّ الأسماء لها معانٍ ، ويمكن أن توصف إجمالا ، والأفعال تشترك معها من حيث إنّ لها معاني لا بأصالتها بذلك بل بفرعيتها على الأسماء ، ولكنّها لا توصف ، فصحّة هذا الحدّ تظهر في هذا الجانب منه ، وهو وصف تقريبي للاسم

• حدّ الفعل :

اختلف النحاة في تحديد الفعل وعلاماته مثلما اختلفوا في تحديد الاسم وعلاماته[٢٠] ، بدءاً من سيبويه[٢١] فقد وضع في كتابه حدّاً للفعل بقوله :(( وأمّا الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء ، وبنيت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع ))[٢٢] ، فسيبويه يرى أنّ الفعل أمثلة أي (أبنية وصيغ وأوزان ) أخذت من لفظ أحداث الأسماء أي(المصادر) فالفعل عنده مشتق من المصدر ، ثمّ قسّم الأفعال على الماضي ، والأمر ، والمضارع ، وهذا التقسيم الثلاثي للفعل ظلّ مستقرّاً منذ سيبويه ، وقد عورض سيبويه بأنّ هناك كلمات عدّها أفعالا ، ولم تؤخذ من لفظ أحداث الأسماء مثل : ليس ، وعسى ، ونعم ، وبئس[٢٣] . وقال بعض المحدثين (( وفي تصوّري أنّ الكلمات المعترض بها ينبغي إخراجها من طائفة الأفعال لتسلم حدود النحاة ـ وعلى رأسهم سيبويه ـ من الاعتراض ))[٢٤] ، ولكن إن كانت سلامة حدود النحويين ـ ولاسيّما سيبويه ـ في إخراج هذه الكلمات من طائفة الأفعال فما الحلول التي يمكن إيجادها لتلحق بقسم آخر من أقسام الكلام ، وهي في بعض جوانبها موسومة بعلامات الفعل؟

أمّا أبو عبد الله الطُوّال فقد وضع حدّاً للفعل قد يتّسم بالقصور، ويمكن أن يصدق على الجزء الأكبر من طائفة الأفعال ، ولكنّه لا يمكن أن يعدّ حدّاً جامعاً ، إذ قال :(( الفعل كلّ كلمة دلّت على حدوث فعل في بعض الأوقات ))[٢٥] ، وهذا التحديد لا يمكن أن يحيط بالأفعال جميعها ؛ لأنّ من الأفعال ما لا يدلّ على الحدث و(( لما كان الفعل يدلّ على الحدث والزمن فإنّ (كان) الناقصة وأخواتها لا تدلّ على الحدث البتة يؤيّد ذلك معناها الوظيفي وواقع الاستعمال))[٢٦].

• حدّ الأداة :

مصطلح (الأداة) من مصطلحات الكوفيين [٢٧] ، ويقابله في المصطلح البصري (الحرف) ، وقد تكون الأدوات أشمل في المعنى من الحروف ، قال السيوطي :(( وأعني بالأدوات الحروف وما شاكلها من الأسماء والأفعال والظروف ))[٢٨] ، وقد اختلف النحويون في حدّ الحروف[٢٩] ، كما اختلفوا في حدّ الاسم والفعل ، ولكنّ اختلافهم في الحرف كان أقلّ من اختلافهم في الفعل[٣٠] ، فقد ذكر سيبويه أنّ الحرف ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل ، ثمّ مثّل له بـ(ثمّ ،وسوف ،وواو القسم ، ولام الإضافة )ونحوها[٣١] ، أي نحو هذه الحروف من حروف المعاني ،

ورأى البطليوسي أن حدّ سيبويه صحيح لا مطعن فيه[٣٢] ،((واختلف في قوله : ما جاء لمعنى ، فقيل : أراد ما جاء لمعنى واحد ولم يدلّ على معنيين كما يكون ذلك في الفعل لأنّ الفعل يدلّ على معنى وزمان ، فقد ميّزه من الفعل ، ثمّ تأوّل له أن ذلك المعنى إنّما هو في غيره ، فتميّزه من الاسم الذي يدلّ على معنى في نفسه فيصير مميّزا من الفعل والاسم))[٣٣] .

وأورد البطليوسي حدّ الطوّال بقوله :(( وقال أبو عبد الله الطوّال : الأداة ما جاءت لمعنى ليست باسم ولا فعل ))[٣٤] ، وهذا التحديد ـ واقعاً ـ لا يخرج عن حدّ سيبويه للحرف ، إنّما هو مطابق له بالنصّ سوى أنّه استعمل مصطلحه الكوفي بقوله :( الأداة) بدلا من الحرف ، وهو يريد بالأداة حرف المعنى ؛ لذلك فإنّه يعدّ متابعاً لسيبويه في تحديده للحرف .

• جواز تقديم الفاعل المتّصل بضمير المفعول :

قرر النحاة أنّه لا يجوز في العربيّة عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ولاسيّما عند جمهور البصريين[٣٥] ، فيمتنع بالإجماع نحو (صاحبها في الدار)[٣٦] ، لكن هناك مسألة خلاف بين النحويين في عودة الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً تتصل بموضوع الفاعل ، إذ أوجب النحويون الفصل بالمفعول بين الفاعل وفعله في ثلاث مسائل[٣٧] ، منها أن يتّصل بالفاعل ضمير المفعول ، فالجمهور يوجب في ذلك في النثر تقديم المفعول[٣٨] ، نحو قوله تعالى :( وإذا ابتلى إبراهيمَ ربُّه)[٣٩] ، وقوله تعالى :( يومَ لا ينفعُ الظالمين معذرتُهم)[٤٠] ؛ لأنّ في تقديم الفاعل في هذه المسألة عود للضمير على متأخّر لفظاً ورتبةً . وهي مسألة خلافيّة بين النحاة في هذا الموضع[٤١] ،نحو :(ضربَ غلامُه زيداً) ، وهذه المسألة ممنوعة عند جمهور النحويين ، وما ورد من ذلك تأوّلوه[٤٢] . وأجازها أبو عبد الله الطوّال من الكوفيين[٤٣] ، والأخفش(ت ٢١٥هـ) وابن جنّي من البصريين[٤٤] ،وابن مالك[٤٥]من الأندلسيين محتجّين في النثر بقولهم : ضربوني وضربت قومك بإعمال الثاني ، وقد حكاه سيبويه في كتابه ، وبقولهم : ضربته زيداً بإبدال زيد من الهاء وهو جائز بإجماع حكاه ابن كيسان(ت٢٢٩ هـ) ، وفي كليهما ما في (ضرب غلامه زيدا) من تقديم ضمير الفاعل المتّصل به ضمير المفعول على المفعول من عودة الضمير على متأخّر لفظاً ورتبةً[٤٦] . محتجّين شعراً بقول النابغة[٤٧]، وينسب لغيره[٤٨]:

جزى ربُّه عنّي عديَّ بن حاتمٍ ... جزاءَ الكلابِ العاديات وقد فعلْ

وذهب بعض النحويين منهم ابن الناظم( ت٦٨٦هـ) في شرحه على الألفيّة[٤٩]، والشيخ خالد في شرح التصريح[٥٠] إلى أنّ هذا التقديم يرد في الشعر ضرورة .

على حين قال ابن هشام في أوضح المسالك : (( والصحيح جوازه في الشعر فقط ))[٥١] ، وقال الخضري(ت ١٢٨٧هـ) في حاشيته :(( وبقي قول ثالث وهو الحق وهو جوازها شعراً لا نثراً))[٥٢] ، وقال الأشموني(ت٩٠٠هـ)

:(( وقد أجاز بعض النحاة ذلك في الشعر دون النثر وهو الحق والإنصاف لأنّ ذلك إنّما ورد في الشعر))[٥٣] . ولعلّ هذا المذهب يعدّ أكثر المذاهب تقبّلا في هذه المسألة ، إذ لم يعتمد الطُوّال ومن ذهب معه إلى الجواز إلّا على الشاهد الشعري ، وعلى مثالين من المنثور ، وقد ردّهما الشيخ خالد الأزهري بقوله:(( وأمّا الإعمال والبدل فمستثنيان لمجيئهما على خلاف الأصل إذ الأصل والكثير الشائع تقدّم مفسِر ضمير الغائب باعتراف ابن مالك وغيره فمتى جاء ما يخالفه فلا يعوّل عليه في قياس ما ليس من بابه عليه))[٥٤] . وقد أيّد بعض المحدثين ذهاب ابن الناظم إلى جواز هذه المسألة في الشعر ضرورة ، إذ قال:(( وما قاله هو صحيح ، لأنّ الذين جوّزوا تقديم الفاعل الملتبس بضمير المفعول ، لم يستشهدوا بآيات من القرآن الكريم أو الحديث النبوي الشريف ، أو من منثور العرب الفصيح ، وإنّما قصروا استشهادهم على الشعر وحده ، والشعر لا يمكن أن يعتمد أصلا في وضع القواعد الكليّة للعربيّة))[٥٥] . فهذه الحجّة مقبولة ، وإن كانت عبارته الأخيرة في أنّ الشعر لا يمكن أن يعتمد أصلا في وضع القواعد الكليّة للعربيّة فيها نظر ؛ لأنّ الشعر - في الواقع - اعتمد عليه النحاة بوصفه ركناً أساسياً من أركان المادّة اللغويّة التي بُنيت عليها القواعد النحويّة للعربيّة .

فالذهاب إلى جواز هذه المسألة في الشعر ليس على سبيل الضرورة هو المذهب الأقرب إلى الصواب من حيث أنّ هناك أكثر من شاهد شعري فضلا عن الشاهد المتقدّم ورد دليلا على الجواز كقول الشاعر[٥٦]:

لمّا رأى طالِبُوهُ مصعبا ذُعِرُوا    وكاد،لَوْ سَاعَدَ المقدُورَ، يَنْتَصِرُ

وقول الشاعر[٥٧]:

كسا حلمُه ذا الحلم أثوابَ سؤدَدٍ    ورقّى نداه ذا الندى في ذرا المجد

وقول حسّان[٥٨] :

ولو أنّ مجداً أخلدَ الدّهرَ واحدا    من الناس أبقى مجدُهُ الدّهرَ مطعِما

وقول الشاعر[٥٩]:

جزى بنوه أبا الغيلانِ عن كِبَرٍ    وحُسنِ فِعلٍ كَما يُجزَى سِنِمَّارُ

فهذه الشواهد وغيرها[٦٠] تدّل على كثرة ورود هذه الظاهرة في الشعر ، مما يقوّي الذهاب إلى جوازها فيه . والقول بجوازها في النثر لا تؤيّده الشواهد النثريّة ، وأنّه يؤدّي إلى اهتزاز القاعدة النحويّة التي تقتضي وجوب عدم عود الضمير على متأخّر لفظا ورتبة .

• جواز الرفع في تابع المنادى المبني إذا كان التابع مضافا :

قال ابن مالك [٦١]:

تابعَ ذي الضمّ المضافَ دونَ (الْ)    ألزمْهُ نصباً ، كأزيدُ ذا الحيَلْ

في هذا البيت يقرر ابن مالك أنّه إذا كان تابع المنادى المضموم مضافاً غير مصاحب للألف وجب نصبه نحو : يا زيدُ صاحبَ عمرو [٦٢] ، وهذا التابع إنّما يتوجّب فيه النصب مراعاة لمحلّ المنادى ، ويبين ابن هشام أحوال هذا التابع بقوله :(( وهو ما اجتمع فيه أمران ، أحدهما : أن يكون نعتاً أو بياناً أو توكيداً ، والثاني : أن يكون مضافاً مجرّداً من (ال) نحو يا زيدُ صاحبَ عمرو و يا زيدُ أبا عبدِ الله ، و يا تيمُ كلَّهم ، أو كلَّكم))[٦٣] .

ولأصالة نصب التابع في هذا الباب فضل على الرفع : بأن اشترك معه في التابع المفرد ، والشبيه به ، وخص بالتابع المضاف إضافة محضة[٦٤] ، وهو موضوع الرأي قيد المناقشة ؛ لأنّ كلّ منادى مضموم حقّ تابعه النصب[٦٥] على الأصل ؛ لأنّ أصله النصب .

ولكنّ أبا عبد الله الطُوّال ذهب مذهباً مخالفاً في هذا التابع إذ جوّز في هذا التابع المضاف الرفع ، قال القرطبي في تفسيره :(( ولا يجوز الرفع في الثاني إذا كان مضافاً - يقصد هذا التابع - إلّا عند الطُوّال))[٦٦] ، والواقع أنّ الطُوّال لم يكن الوحيد الذي ذهب إلى هذا المذهب بل ذكر الأزهري أنّه (( حكي عن جماعة من الكوفيين منهم الكسائي والفرّاء والطُوّال جواز رفع المضاف من نعت وتوكيد وتبعهم ابن الأنباري))[٦٧] .

وقد يكون الدافع وراء ذهاب الطُوّال ومن وافقه إلى هذا الرأي أنّه أراد اطّراد حكم جواز الرفع والنصب على تابع المنادى المضموم عموماً سواء أكان هذا التابع مفرداً ، أو مضافاً إضافة محضة ، أو غير محضة ؛ لأنّه (( ما سوى المضاف المذكور يجوز رفعه ونصبه ، وهو المضاف المصاحب لأل ، والمفرد . فتقول : يا زيدُ الكريمُ الأبِ برفع الكريم ونصبه ، ويا زيدُ الظريفُ برفع الظريف ونصبه))[٦٨] . فأراد بذلك أن يطّرد حكم الإجازة على التابع المضاف عموما استحكاماً للقاعدة .

• حمل تمييز (كم) الاستفهاميّة المجرور على تمييز (كم) الخبريّة :

(كم) على نوعين :استفهاميّة بمعنى (أيّ عدد) وخبريّة بمعنى (كثير)[٦٩] ، فإن كانت استفهاميّة كان تمييزها مفرداً منصوبًا ؛ وإن كانت خبريّة كانت للتكثير، ويكون تمييزها مخفوضاً ، ويجوز فيه الإفراد والجمع[٧٠] . وقد جاء تمييز الاستفهاميّة منصوباً ؛ لأنّها ((في الاستفهام بمنزلة العدد المتوسط بين القليل والكثير ، وهو من أحدَ عشرَ إلى تسعةٍ وتسعين ، وهو ينصب ما بعده فلهذا كان ما بعدها في الاستفهام منصوباً))[٧١] . وقد جاء تمييز (كم) الاستفهاميّة مجرورا بخلاف القاعدة ، ذكر سيبويه أنّه سأل الخليل عن قولهم : على كم جذعٍ بيتك مبنيّ ؟ فقال : القياس النصب وهو قول عامّة الناس .فأمّا الذين جرّوا فإنّهم أرادوا معنى (من) ولكنّهم حذفوها تخفيفا على اللسان ، وصارت على عوضاً منها[٧٢] ، فالخليل يقدّر وجود (من) الجارّة عن طريق تصوّر البنية العميقة للتركيب ، ثمّ علل حذف (من) بعلّة نطقيّة هي (الخفّة) . وهذا قول سيبويه وجمهور النحويين ، إذ إنّ أكثر النحويين يذهبون الى أنّ (جذعا) مخفوض بإضمار (من) و(على) عوضا منها[٧٣] .

أمّا أبو عبد الله الطُوّال وهشام الكوفي والزجاج(ت٣١١هـ) فلم يذهبوا إلى إضمار (من) في تمييز (كم) الاستفهاميّة المجرور[٧٤] ، إنّما حملوا تمييزها المجرور على تمييز (كم) الخبريّة . قال الزجاج في تقدير (من) الجارّة بعد (كم) الاستفهاميّة :(( هذا التقدير عندي

خطأ ، لأنّ حروف الخفض لا تضمر ، إلّا أنّه يجوز الخفض على وجه آخر ، وهو أن يخفض بـ (كم) في الاستفهام كما يخفض بها في الخبر . ألا ترى أنّهم قد أجازوا النصب بها في الخبر على التشبيه لها بالاستفهام ، فكذلك يخفض بها في الاستفهام تشبيها بالخبر))[٧٥] . وبذلك حملوا تمييز (كم) الاستفهاميّة المجرور على تمييز (كم) الخبريّة عن طريق التشبيه ؛ لأنّهم رأوا أنّه لا يمكن الركون إلى تقدير حرف جرّ ، لأنّ حروف الجرّ لا تضمر . والى مثل هذا المذهب ذهب ابن عصفور[٧٦](ت٦٦٩هـ) ، وأبو البركات الأنباري[٧٧] أيضا .

والواقع أنّ رأي الطُوّال ومن وافقه في حمل تمييز (كم) الاستفهاميّة المجرور على تمييز (كم) الخبريّة أولى من الذهاب إلى تقدير حرف جرّ محذوف .

والحقيقة أنّ من الصعوبة أن تستحكم قاعدة نحويّة على ظاهرة لغويّة مثل ظاهرة تمييز (كم) الاستفهاميّة إذ ورد عن المبرّد مجيء هذا التمييز مرفوعاً نحو :( كم درهمٌ لك؟) ، وقد علل هذا الرفع مظهراً التمييز المنصوب قائلا:(( لأنّ التمييز وقع على غيره فكأنّ التقدير : كم دانقاً درهمٌ لك ، وكم قيراطا . وما أشبه ذلك)) [٧٨] . فيتّضح أنّ اللغة لا تلتزم بفرضيّة النحويين في تمييز (كم) ، إذ ألجأتهم هذه الفرضيّة إلى اتّخاذ سبيل فرضيّات التقدير ، كما رأينا في تقديرهم لحرف الجرّ لتمييز(كم) الاستفهاميّة المجرور ، أو تقدير المبرّد هذا لتمييزٍ منصوب عند مجيء التمييز مرفوعا ، وقد جاؤوا بهذه الفرضيّات جميعها في تخريج الظاهرة من أجل الحفاظ على فرضهم الأوّل المتمثل بالقاعدة من الانتقاض[٧٩] .

• اللام الواقعة في خبر(إنّ) :

المعروف في النحو البصري أنّ لام الابتداء معناها التوكيد ، وهو تحقيق معنى الجملة وإزالة الشك فتدخل على الاسم إذا كان مبتدأ لتأكيد مضمون الجملة[٨٠] كقوله تعالى :(ولَعبدٌ مؤمنٌ خيرٌ من مشركٍ)[٨١] ولا تدخل هذه اللام في الخبر إلّا أن تدخل (إنّ) الثقيلة ، فتلتزم تأخير اللام إلى الخبر نحو قولك : إنّ زيدا لمنطلقٌ [٨٢] ، وحقّ هذه اللام أن تقع أوّلا من حيث كانت لام الابتداء ، ولام الابتداء لها صدر الكلام ، فالقياس أن تقدم اللام ، فتقول (لإنّ زيدا قائمٌ) في (إنّ زيدا لقائمٌ) [٨٣] ، (( إلّا أنّهم كرهوا الجمع بين حرفي التوكيد فزحلقوا اللام الى الخبر ، وكانت اللام أولى بذلك ، لأنّها غير عاملة ،و(إنّ)عاملة ، فكان تقديم العامل أولى))[٨٤] .

وذهب أبو عبد الله الطُوّال ومعه هشام بن معاوية إلى أنّ هذه اللام هي جواب قسم مقدّر قبل(إنّ)[٨٥] . حتى أنّ هذا الرأي أصبح مذهباً للنحو الكوفي عامّة ، يقول الدكتور المخزومي :(( وأكبر الظن أنّ الكوفيين أخذوا برأيهما هذا ، وعمَّموه ، فعدوا اللام في قولهم : لزيدٌ قائمٌ ، جواب القسم أيضا ، والقسم مقدّرٌ قبله ))[٨٦] ، ذكر أبو البركات الأنباري في الإنصاف ذهاب الكوفيين إلى هذا المذهب بقوله :(( ذهب الكوفيّون إلى أنّ اللام في قولهم :(لزيدٌ أفضلُ من عمرو) جواب قسم مقدّر ، والتقدير: والله لزيدٌ أفضلُ من عمرو ، فأضمر اليمين اكتفاءً باللام منها))[٨٧] ، وفصّل أبو البركات دليل الكوفيين على أنّ هذه اللام جواب القسم وليست لام الابتداء بأن (( هذه اللام يجوز أن يليها المفعول الذي يجب له النصب ، وذلك نحو قولهم :(لَطَعامَك زيدٌ آكلٌ) فلو كانت هذه اللام لام الابتداء لكان يجب أن يكون ما بعدها مرفوعا ، ولما كان يجوز أن يليها المفعول الذي يجب أن يكون منصوبا))[٨٨] ، وعلى وفق هذا الرأي فإنّه لا وجود لـ (لام الابتداء) في النحو الكوفي وهذا ما أكّده الرضي(ت٦٨٦هـ) عندما قال:(( ومذهب الكوفيين أنّ اللام في مثل:( لزيدٌ قائمٌ) ، جواب القسم أيضا ، والقسم قبله مقدّر ، فعلى هذا ، ليس في الوجود عندهم ، لام ابتداء ))[٨٩] . وبذلك تتضح أهميّة آراء الطُوّال في النحو الكوفي ، لأن رأيه هذا أصبح رأيا للكوفيين عامة ، وإن كان رأيه هذا يترتب عليه تقدير قسم محذوف ، والتمسّك بعدم التقدير أولى من التمسّك بالتقدير ، (( لأنّ الأصل عدم التقدير ، والتأكيد المطلوب من القسم حاصل من اللام))[٩٠]

• وجوب فتح همزة (إنّ) إذا وقعت جوابا للقسم :

ذكر النحويّون مواضع عدة لوجوب كسر همزة (إنّ) لخّصها ابن مالك بقوله[٩١] :

فاكسر في الابتدا،وفي بدءِ صِلَةْ وحيثُ (إنّ) ليمينٍ مكملهْ
أو حُكيتْ بالقوْلِ أو حلّتْ محلْ حالٍ ، كزرتُهُ وإنّي ذو أملْ
وكسروا من بعدِ فعلٍ عُلِّقا باللام ، كاعلم إنّه لذو تُقى

وما يهمّنا من هذه المواضع الموضع الذي ترد فيه (إنّ) جوابا للقسم ؛ لأنّ للطُوّال في ذلك رأيٌ . فإذا وقعت (إنّ) جواب قسم نحو :( والله إنّ زيدا قائمٌ) وجب الكسر، وهذا مذهب البصريين وبه ورد السماع[٩٢] ، وذكر الأزهري في وجوب كسر همزة إنّ إطلاقا في هذا المورد بقوله :(( ولو أضمر الفعل أي فعل القسم وذكرت اللام أو لم تذكر أو ذكرت اللام وذكر فعل القسم تعيّن الكسر إجماعا من العرب نحو : والله إنّ زيداً لقائمٌ ، وحلفتُ إنّ زيداً لقائمٌ))[٩٣] ، وعلّة وجوب كسرها في جواب القسم (( لأنّه جملة لا محالة ))[٩٤] ، والبصريّون لا يجيزون غير الكسر في جواب القسم[٩٥] ، سواء أوقعت اللام في خبر (إنّ) أم لم تقع .

وهناك رأيٌ آخرُ يقضي بجواز فتح همزة (إنّ) في جواب القسم ، إذا لم يقترن خبرها باللام نسب الى المبرّد[٩٦] ، والكوفيين[٩٧] في نحو :( والله إنّ زيداً قائمٌ) ، وإنّهم يفضّلون الفتح في هذا المثال على الكسر[٩٨] ، وقد ردّه الرضي بقوله :( وفيه بعد ؛ إذ لا يقع المفرد الصريح جوابا للقسم)[٩٩] .

أمّا أبو عبد الله الطُوّال فقد تفرّد في رأيه بوجوب فتح همزة (إنّ) إذا وقعت في جواب القسم ولم يقترن خبرها باللام[١٠٠] ، فقد علّق الأزهري على بيت رؤبة برواية فتح همزة (إنّ) ، وهو القائل[١٠١] :

أو تحلفي بربِّك العليِّ أنّي أبو ذيالكِ الصبيِّ

بقوله:(( والفتح عند الكسائي والبغداديين وأوجبه أبو عبد الله الطُوّال بتقدير (على) وأنّ مؤولة بمصدر معمول

لفعل القسم وهو تحلفي باسقاط الخافض وعلى هذا ليست جوابا للقسم ؛ لأنّها مفرد وجواب القسم لا يكون إلّا جملة وإذا امتنع أن يكون جوابا للقسم كان الفعل إخبارا بمعنى الطلب للقسم لا قسما إذ الأصل في الجواب أن يكون مذكوراً لا محذوفاً))[١٠٢] .

ولعلّ الطُوّال في هذا الرأي قد تابع أستاذه الفراء ؛ لأنّ الرأي ورد منسوباً إليه في الهمع[١٠٣] ، وقد انتقد الأزهري إجازة فتح همزة (إنّ) عند الكوفيين ، ووجوب فتحها عند الطُوّال في هذا المورد بقوله :(( وهذا لا يقدح في دعوى الإجماع السابقة عن العرب فإنّ الكوفيين ومنهم الطُوّال لم يثبت لهم سماع بذلك الموضع ))[١٠٤] ، والحقيقة أنّ السماع وارد برواية بيت رؤبة بفتح الهمزة ، ولكن ـ في الواقع ـ أنّ الخلاف منشؤه النظر إلى جملتي القسم والمقسم عليه بتأثر أحداهما بالأخرى من حيث العمل وتفاوت نظرة النحاة إليهما في هذه المسألة ، وهذا ما ذكره السيوطي إذ قال :(( وأصل هذا الخلاف أنّ جملتي القسم والمقسم عليه ، هل أحداهما معمولة للأخرى ، فيكون المقسم عليه مفعولا لفعل القسم أولا ؟ وفي ذلك خلاف . فمن قال : نعم . فتحَ ؛ لأنّ ذلك حكم إنّ إذ وقعت مفعولا . ومن قال : لا ، وإنّما هي تأكيد للمقسم عليه ، لا عاملة فيه كسرَ ، ومن جوّز الأمرين أجاز الوجهين ))[١٠٥] .

ويبدو أنّ الطُوّال كان يرى ـ على وفق هذا الأساس ـ أنّ جملة القسم عاملة في المقسم عليه ؛ لذلك يمكن أن يؤول مصدر من (أن) وما دخت عليه ليكون متعلّقا بجملة القسم .

• دلالة لعل :

(لعل) من الأحرف المشبهة بالفعل ، تعمل عمل (إنّ) في نصبها المبتدأ باتفاق ، ورفعها الخبر عند البصريين[١٠٦] ، ومعناها الغالب عليها الترجي والإشفاق ؛ والفرق بينهما أن الترجي يكون في أمر محبوب ، كقوله تعالى (لعلكم تفلحون) (البقرة : ١٨٩ ). ، والإشفاق يكون في أمر مكروه[١٠٧] ، كقوله تعالى : (لعل الساعة قريب) (الشورى : ١٧ ). ، وقيل إنها للتعليل وجعلوا منه قوله تعالى :( فَقُولا لَهُ قَوْلاً لَيِّناً لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى)(طـه:٤٤) ومن لم يثبت ذلك يحمله على الرجاء ، ويصرفه للمخاطبين ، أي اذهبا على رجائكما.[١٠٨] . وقيل تأتي للاستفهام وأثبته الكوفيون وجعلوا منه قوله تعالى:(لا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْراً)(الطلاق: من الآية١) وحديث ((لعلنا أعجلناك))[١٠٩]. وقد تأتي للتشبيه وجعلوا منه قوله تعالى:( وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ)(الشعراء:١٢٩)يعني كأنكم.[١١٠]

أما أبو عبد الله الطوال فكان له رأي آخر في دلالة (لعل) وهو أنها تأتي للشك فقد ذكر السيوطي في الهمع :((ولعل للترجي في المحبوب وللإشفاق في المكروه نحو :(لعل الساعة قريب )[١١١] (فلعلك باخع نفسك)[١١٢]ولا تستعمل إلا في الممكن وزاد الأخفش والكسائي في معانيها التعليل وخرج عليه (لعله يتذكر أو يخشى)[١١٣]وزاد الكوفيون في معانيها الاستفهام وخرج عليه (وما يدريك

لعله يزكى)[١١٤] وحديث (( لعلنا أعجلناك )) وزاد الطوال في معانيها وأكثر الكوفيين الشك والبصريون رجعوا هذه المعاني كلها إلى الترجي والإشفاق)) [١١٥] ).

ويبدو أن الطوال في رأيه هذا قد توصل إلى تلك الدلالة من خلال السياق الذي قد ترد فيه (لعل) ، فقد يصرف السياق دلالة (لعل) إلى الشك ، إذ ليس شرطاً أن يكون للكلمة معنى محدداً في ذاتها وإنما الحاكم في ذلك السياق ، فقد ورد في الصحاح : ((لعل كلمة شك ، وأصلها عل ، واللام في أولها زائدة))[١١٦] ).

الخاتمة

يمكننا من خلال عرض آراء الطُوّال أن ندوّن بعض النتائج التي أسفر عنها البحث ، فقد تبيّن أنّ الطُوّال كان من النحويين الكوفيين المبرّزين دلّ على ذلك سعة علمه وإحاطته بآراء شيوخه الكوفيين ، وعلو منزلته لدى تلميذه ثعلب ،و تبيّن من خلال البحث أنّ بعض آرائه أصبحت من الأحكام النحويّة المعتمدة في النحو الكوفي عامّة ، فضلا عن تفرّده ببعض الآراء النحويّة ، وألفيناه يذهب مذهب البصريين في بعض الآراء ، وهذا يعني أنّ للنحو البصري تأثيرا في آرائه النحويّة . ولكن ظهر أنّه التزم في بعض الآراء بمذهب بيئته الكوفة في الاعتماد على الشواهد القليلة والنادرة في تقرير الحكم النحوي . وفي آراء أخرى ظهر أنّه يحاول أن يجعل حكمه النحوي ذا عموميّة من خلال محاولته تقرير الحكم الواحد على أجزاء الظاهرة اللغويّة جميعها ، ولعلّ سبب ذلك أنّه كان يرمي الى احكام القاعدة النحويّة من خلال اطّرادها على أجزاء الظاهرة اللغويّة جميعها ، كما أنّه يظهر في بعض آرائه أنّه يحاول سلوك أيسر السبل في تخريج بعض ظواهر اللغة بعيدا عن التأويل النحوي الذي يركن أحيانا الى اللجوء الى تقدير منافٍ لبعض القواعد النحويّة .

الهوامش :

(١) يُنظر : بغية الوعاة :٤٥/١ .
(٢) يُنظر : المصدر نفسه والجزء والصفحة .
(٣) يُنظر : نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة :٧٢ .
(٤) يُنظر : بغية الوعاة :٤٥/١ ، ونشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة :٧٢ .
(٥) نزهة الألبّاء :١٣٠ ، والفهرست :١٠٣ .
(٦) يُنظر : إنباه الرواة :٩٢/٢ .
(٧) يُنظر : المفيد في المدارس النحويّة :١٢٧ ـ١٢٨ .
(٨) يُنظر : المرادي وكتابه توضيح مقاصد الألفيّة :٥١٢ ، وتاريخ العربيّة :٣٣ .
(٩) يُنظر : إنباه الرواة :٩٢/٢ ، والفهرست :١٠٢ .
(١٠) يُنظر : المفيد في المدارس النحويّة :١٢٧ .
(١١) يُنظر : بغية الوعاة :٤٥/١ ، والمفيد في المدارس النحويّة :١٢٧ .
(١٢) يُنظر : نزهة الألبّاء :١٣٠ ، وإنباه الرواة :٩٢/٢ ، وتاريخ العربيّة :٣٣.
(١٣) يُنظر : بغية الوعاة :٤٥/١ ، والمفيد في المدارس النحويّة :١٢٧ .
(١٤) يُنظر : طبقات النحويين واللغويين : ، ومدرسة الكوفة :٨٤ ، ونشأة النحو وتاريخ

أشهر النحاة :٦٩ ـ٧٣ ، والمفيد في المدارس النحويّة :١٢٧ .
(١٥) يُنظر : بغية الوعاة :٤٥/١ ، ونشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة :٧٢ ،والمفيد في المدارس النحويّة :١٢٨ .
(١٦) الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل : ٦٢.
(١٧) يُنظر : أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة :٤٨.
(١٨) الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل :٦٤.
(١٩) المصدر نفسه :٦٢.
(٢٠) يُنظر : أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة :٧٣.
(٢١) أوردت كتب النحو حدودا كثيرة للفعل ، ينظر مثلا :الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل : ٦٩ــ٧١، والإضاح في علل النحو:٥٢ ـ٥٣،ومسائل خلافيّة في النحو:٥٩، وشرح عيون الإعراب:٤٧ـ٤٨
(٢٢) كتاب سيبويه : ١٢/١.
(٢٣) يُنظر : الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل :٧١ ، وأقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة :٦٨.
(٢٤) أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة :٧٢.
(٢٥) الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل :٧٠.
(٢٦) أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة :٧٣.
(٢٧) يُنظر : معاني القرآن :٥٨ ، ومدرسة الكوفة :٣١٠ ، وحروف المعاني :١٧.
(٢٨) الإتقان في علوم القرآن :١٩٠/١.
(٢٩) يُنظر : مثلا ـ الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل :٧٤ــ٧٦ ، والإيضاح في علل النحو :٥٤ــ٥٥ ، وأقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة :٨٢ـ٩١.
(٣٠) يُنظر : أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة :٨٢.
(٣١) يُنظر : كتاب سيبويه :١٢/١.
(٣٢) يُنظر : الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل :٧٥.
(٣٣) شرح عيون الإعراب :٤٩.

الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل :٧٦.
(٣٤) يُنظر : النحو العربي منهج في التعلم الذاتي :١٠٩.
(٣٥) يُنظر : مغني اللبيب :٦٤٠/٢.
(٣٦) تنظر تفاصيل هذه المسائل : شرح ابن عقيل :٤٠٣ـ٤١٠ وأوضح المسالك :٣٦٦/١ـ٣٧٠.
(٣٧) ينظر مغني اللبيب :٦٣٩/٢.
(٣٨) البقرة :١٢٤/٢.
(٣٩) غافر :٥٢/٤٠.
(٤٠) يُنظر : الظواهر اللغويّة في التراث النحوي :٢٦١.
(٤١) يُنظر : شرح ابن عقيل :٤٠٧/١ ، وحاشية الصبان :٨٥/٢.
(٤٢) يُنظر : مغني اللبيب :٦٣٩/٢ ، وشرح ابن عقيل :١:٤٠٧ ، وشرح التصريح :٢٨٣/١ ، ومدرسة الكوفة :١٢٨.
(٤٣) يُنظر :مغني اللبيب :٦٣٩/٢،وشرح التصريح:٢٨٣/١،ومنية الأديب: ١٧٠.
(٤٤) يُنظر : حاشية الصبان :٨٣/٢.
(٤٥) يُنظر:شرح التصريح:٢٨٣/١، والظواهر اللغويّة في التراث النحوي :٢٦٢.
(٤٦) يُنظر : ديوان النابغة :١٩١.
(٤٧) نسب الى النابغة ،أوالى أبي الأسود ، أوالى عبد الله بن هُمارق ، يُنظر : شرح التصريح :٢٨٣.
(٤٨) يُنظر : شرح ابن الناظم :٢٢٩.
(٤٩) يُنظر : شرح التصريح :٢٨٣/١.
(٥٠) يُنظر : أوضح المسالك :٣٦٧/١.
(٥١) حاشية الخضري :٣٧٧/١.
(٥٢) يُنظر : حاشية الصبان :٨٥/٣.
(٥٣) شرح التصريح :٢٨٣ـ٢٨٤.
(٥٤) ابن الناظم النحوي :١٨٨.
(٥٥) البيت بلا نسبة، يُنظر : شرح ابن عقيل :٤٠٧، وحاشية الخضري :٣٧٨/١.
(٥٦) البيت بلا نسبة، يُنظر : مغني اللبيب :٦٣٩/٢، وشرح الدماميني :٣٨٥/٢ ، وحاشية الصبان :٨٤/٢.

(٥٧) يُنظر : ديوان حسّان بن ثابت :٢٤٣ ، وشرح ابن الناظم :٢٣٠ ، وشرح ابن عقيل :٤٠٨/١.
(٥٨) البيت لسليط بن سعد في الأمالي الشجريّة :١٠١/١ ، وبلا نسبة في شرح ابن الناظم :٢٢٩ ، وشرح ابن عقيل :٤٠٩/١ ، وحاشية الصبان :٨٤/٢.
(٥٩) يُنظر : حاشية الصبان :٨٣/٢.
(٦٠) يُنظر : شرح ابن عقيل :٢٥٦/٢ .
(٦١) يُنظر :المصدر نفسه والجزء والصفحة .
(٦٢) أوضح المسالك :٨٦/٣ .
(٦٣) يُنظر :شرح ابن الناظم :٥٧٤ .
(٦٤) يُنظر : المصدر نفسه والصفحة نفسها .

(٦٥) تفسير القرطبي :٢٣٤/٦ .
(٦٦) شرح التصريح :١٧٤/٢ .
(٦٧) حاشية الخضري :١٧٨/٢ ، ويُنظر : النداء في اللغة والقرآن :١٠٣ .
(٦٨) يُنظر : مغني اللبيب :٢٤٣/١ .
(٦٩) يُنظر : المقرّب :٣٤٠ .
(٧٠) أسرار العربيّة :٢١٥ .

(٧١) يُنظر: كتاب سيبويه :١٦٠/٢، ومكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي :٦٤ ـ ٦٥ .
(٧٢) يُنظر : الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل :٢٣٩ .
(٧٣) يُنظر : المصدر نفسه والصفحة نفسها .
(٧٤) المصدر نفسه والصفحة نفسها .
(٧٥) يُنظر : المقرّب :٣٤٠ .
(٧٦) يُنظر : أسرار العربيّة :٢١٦ .
(٧٧) يُنظر : المقتضب :٥٦/٣ .
(٧٨) يُنظر :الفرضيّات وآثارها في أحكام النحو العربي (رسالة ماجستير) :١١٩ .
(٧٩) يُنظر : شرح المفصّل :١٤٦/٥ .
(٨٠) النحل :/١٢٤ .
(٨١) يُنظر : شرح المفصّل :١٤٦/٥ .
(٨٢) يُنظر : المصدر نفسه : ٥٣٢/٤ ـ ٥٣٣ .
(٨٣) معاني الحروف :٣٢ ، ويُنظر : همع الهوامع :١٧٧/٢ .
(٨٤) يُنظر : همع الهوامع :١٧١/٢ ، ١٧٧ .
(٨٥) مدرسة الكوفة :١٢٨ .
(٨٦) الإنصاف في مسائل الخلاف :المسألة (٥٨) ٣٩٩/١ .
(٨٧) المصدر نفسه والمسألة والجزء والصفحة .
(٨٨) شرح كافية ابن الحاجب :٣١٧/٤ .
(٨٩) يُنظر : المصدر نفسه والجزء والصفحة .
(٩٠) يُنظر : شرح ابن عقيل :٢٩٧/١ .
(٩١) يُنظر : همع الهوامع :١٦٦/٢ .
(٩٢) شرح كافية ابن الحاجب :٣٥٦/٤ .
(٩٣) شرح التصريح :٢١٩/١ .
(٩٤) يُنظر : شرح ابن الناظم : ١٦٦ .
(٩٥) يُنظر : شرح كافية ابن الحاجب :٣٥٦/٤ ، وقد ورد في المقتضب خلاف هذا الرأي ، إذ صرّح في أنّه إذا وقعت (إنّ) في جواب القسم وجب كسر همزتها وإن لم يكن في خبرها اللام . واتّضح ذلك بقوله :( أمّا إنّ فتكون صلة للقسم ، لأنّك لا تقول : والله زيدٌ منطلقٌ ؛ لانقطاع المحلوف عليه من القسم . فإن قلت : والله إنّ زيدا منطلقٌ اتّصل بالقسم ، وصارت (إنّ) بمنزلة اللام التي تدخل في قولك : والله لزيدٌ خيرٌ منك . يُنظر : المقتضب :١٠٧/٤ .
(٩٦) يُنظر : شرح كافية ابن الحاجب :٣٥٦/٤ ، وشرح ابن الناظم :١٦٦ .
(٩٧) يُنظر : شرح التصريح :٢١٩/١ .
(٩٨) شرح كافية ابن الحاجب :٣٥٦/٤ .

(٩٩) يُنظر : شرح التصريح :٢١٩/١ .
(١٠٠)يُنظر : ديوان رؤبة:١٨٨، والجنى الداني :٤١٣، وحاشية الصبّان:٤٣٢/١ .
(١٠١)شرح التصريح :٢١٩/١ .
(١٠٢)يُنظر : همع الهوامع :١٦٦/٢ .
(١٠٣)شرح التصريح :٢١٩/١ .
(١٠٤) همع الهوامع :١٦٦/٢ .
(١٠٥)يُنظر : معاني الحروف : ١٢٤ .
(١٠٦)ينظر : شرح التسهيل : ١ / ٣٨٩ ، وشرح التصريح : ١ / ٢١٣ ، وشرح ابن عقيل : ١ / ٣٤٦.
(١٠٧)ينظر : مغني اللبيب : ٣٧٩/١ ، الإتقان في علوم القرآن : ٥٠٤/١ ، همع الهوامع : ٤٨٨/١.
(١٠٨)ينظر : مغني اللبيب : ٣٧٩/١ .
(١٠٩)ينظر : الإتقان في علوم القرآن : ٥٠٥/١.
(١١٠)الشورى: ١٧.
(١١١)الكهف: ٦ .
(١١٢)طه: ٤٤.
(١١٣) عبس: ٣ .
(١١٤) همع الهوامع :٤٨٧/١_٤٨٨.
(١١٥)الصحاح : ١٨١٥/٥.

المصادر والمراجع :

---


• القرآن الكريم .
• ابن الناظم النحوي: محمد علي حمزة سعيد، دار التربيّة للطباعة والنشر، مطبعة أسعد ، بغداد ـ ١٩٧٧م .
• الإتقان في علوم القرآن : جلال الدين السيوطي ، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ) ، تحقيق : محمد أبي الفضل إبراهيم ، القاهرة ، مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني ـ ١٩٦٧م . http://thiqaruni.org/arabic/58.pdf

• أسرار العربيّة : الأنباري ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (ت٥٧٧هـ) ، تحقيق : محمد بهجة البيطار ، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق ـ ١٩٥٧ . http://thiqaruni.org/arabic/18.pdf

• أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة : د. فاضل مصطفى الساقي ، المطبعة العالميّة ، القاهرة ـ ١٣٩٧هـ = ١٩٧٧م .
• الأمالي الشجريّة : ابن الشجري ، أبوالسعادات هبة الله بن علي(ت٥٤٢هـ) ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ـ لبنان ـ ١٣٤٩هـ .
• إنباه الرواة على أنباه النحاة : جمال الدين القفطي،أبو الحسن علي بن يوسف (ت ٦٢٤هـ) ، تحقيق : محمد أبي الفضل إبراهيم ، صيدا – بيروت (ط١) ، ١٤٢٤هـ=٢٠٠٤م .
• أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : جمال الدين بن هشام ، عبد الله بن يوسف (ت٧٦١هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ـ بيروت (ط٦) ١٩٨٠م .
• الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويّين البصريّين ، والكوفيّين : الأنباري ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (ت ٥٧٧ هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية الكبرى – مصر (ط٤) ١٩٦١ م. http://thiqaruni.org/arabic/12.pdf

• بغية الوعاة في طبقات النحويين : جلال الدين السيوطي ، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ) ، تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب ، العلمية – بيروت – لبنان (ط١) ٢٠٠٤ م =١٤٢٥ م .

• تاج اللغة وصحاح العربية : إسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٣ هـ) ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان. http://thiqaruni.org/arabic/59.pdf

• تاريخ العربيّة: د.عبد الحسين محمد الفتلي ، و د.رشيد عبد الرحمن العبيدي ، و د.طارق عبد عون الجنابي ، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر ، بغداد ـ د.ت .
• تفسير القرطبي : أبو عبد الله القرطبي ، محمد بن أحمد (ت٦٧١هـ) ، تحقيق : سالم مصطفى البدري ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان (ط٢) ٢٠٠٥م = ١٤٢٦هـ .
• الجنى الداني في حروف المعاني : المراديّ ، الحسن بن قاسم ( ت ٧٤٩ هـ) ، تحقيق : فخر الدين قباوة ،و محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان (ط١) ، ١٤١٣ هـ = ١٩٩٢ م .
• حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : شرح وتعليق : تركي فرحان المصطفى ، دار الكتب العلمية – بيروت (ط٢) ٢٠٠٥ م= ١٤٢٦ هـ .
• حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح شواهد العيني ، تحقيق : محمود بن الجميل ، مكتبة الصفا – القاهرة (ط١) ١٤٢٣ هـ = ٢٠٠٢ م.
• حروف المعاني :أبو القاسم الزجاجي ،عبد الرحمن بن اسحاق ( ت ٣٤٠ هـ)،تحقيق : د. علي توفيق الحمد، دار الأمل ، أربد – الأردن ، (ط١) ١٤٠٤ هـ = ١٩٨٤.
• الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل : ابن السيد البطليوسي ، أبو محمد عبد الله بن محمد(ت ٥٢١ هـ) ، تحقيق : سعيد عبد الكريم سعودي ، دار الرشيد للنشر بغداد (ط١) ١٩٨٠ م.
• ديوان حسان بن ثابت ، تحقيق : د.سيد حنفي حسنين ، دار المعارف بمصر ،١٩٧٧م .
• ديوان رؤبة ( مجموع أشعار العرب – الجزء الثاني ) : تصحيح وترتيب وليم بن الورد البروسي ، لايبزك ١٩٠٣ م.
• ديوان النابغة ، برواية الأصمعي وغيره ، تحقيق : محمد أبي الفضل إبراهيم ، دار المعارف بمصر ١٩٦٧م .
• شرح ابن عقيل : بهاء الدين العقيلي ، عبد الله بن عقيل (ت ٧٦٩هـ) ، تحقيق : السيد علي الحسيني ،مطبعة نهضت – إيران (ط٢) ، ١٣٨٢هـ . ش .
• شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم : بدر الدين بن محمد ، أبو عبد الله محمد ، تحقيق : د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، دار الجيل – بيروت ، د. ت.
• شرح التصريح على التوضيح : الأزهري ، خالد بن عبد الله ( ت ٩٠٥هـ ) ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه ، د.ت .
• شرح الدماميني على مغني اللبيب،محمد بن أبي بكر (ت٨٢٨ هـ)،تصحيح وتعليق :أحمد عزو عناية ، بيروت لبنان (ط ١) ،١٤٢٨ هـ = ٢٠٠٧م .
• شرح عيون الإعراب : المجاشعي ، أبو الحسن علي بن فضال (ت ٤٧٩ هـ )، تحقيق : د. حنا جميل حداد ، مكتبة دار المنال ، الأردن – الزرقاء (ط١) ١٤٠٦ =١٩٨٥ م. http://thiqaruni.org/arabic/51.pdf

• شرح كافية ابن الحاجب : رضي الدين الأستراباذي ، محمد بن الحسن (ت٦٨٦هـ) ، تقديم : د. إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان (ط١) ١٤١٩هـ =١٩٩٨م.
• شرح المفصل : موفق الدين بن يعيش : أبو البقاء يعيش بن علي (ت ٦٤٣ هـ)، تقديم : د. إميل يعقوب ، دار الكتب العلمية ،بيروت – لبنان (ط١)، ١٤٢٢ هـ =٢٠٠١ م .
• طبقات النحويين واللغويين : الزبيدي ، أبو بكر محمد(ت٣٧٩هـ) ، تحقيق : محمد أبي الفضل إبراهيم ، القاهرة ـ دار المعارف ـ ١٩٧٣م .
• الظواهر اللغوية في التراث النحويّ ـ الجزء الأول ـ الظواهر التركيبية : د.علي أبو المكارم ، القاهرة، الحديثة للطباعة ، القاهرة (ط١)١٣٨٧هـ = ١٩٦٨م.
• الفرضيّات وآثارها في أحكام النحو العربي (رسالة ماجستير) : نجاح حشيش بادع العتّابي ، آداب / بغداد ـ ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م .
• الفهرست : ابن النديم ، تحقيق : محمد أحمد أحمد ، المكتبة التوفيقيّة ـ مصر ،د.ت .
• كتاب سيبويه : أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠ هـ) ، تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة (ط٣) ، ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨ م.
• مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو : د.مهدي المخزومي ، دار الرائد العربيّ ، بيروت ـ لبنان ، (ط٣) ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.
• المرادي وكتابه توضيح مقاصد الألفيّة : د. علي عبود الساهي ، مطبعة الجامعة ، بغداد(ط١) ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م . http://thiqaruni.org/arabic/14.pdf

• مسائل خلافية في النحو : أبو البقاء العكبري(ت٦١٦هـ) ، تحقيق : د. عبد الفتّاح سليم ، مكتبة الآداب ـ القاهرة ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م .
• معاني الحروف : الرماني ، أبو الحسن علي بن عيسى ، تحقيق : عرفان بن سليم العشا حسونة الدمشقي ، المطبعة العصريّة ، بيروت (ط١) ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م .
• معاني القرآن : الفرّاء ، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت ٢٠٧ هـ) ، ج ١ : تحقيق : أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد علي النجار ، مطبعة دار الكتب المصرية – القاهرة ( ط٣) ، ١٤٢٢ هـ = ٢٠٠١ م.
• مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : جمال الدين بن هشام ، أبو محمد عبد الله بن يوسف (ت ٧٦١ هـ) ، تحقيق : د. مازن المبارك ، مؤسسة الصادق – طهران (ط١) ١٣٧٨ هـ.
• المقتضب : المبرد ، أبو العباس محمد بن يزيد (ت٢٨٥هـ) ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ـ بيروت ـ د.ت .
• المقرّب : ابن عصفور الأشبيلي ، علي بن مؤمن(ت٦٦٩هـ) ، تحقيق : أحمد عبد الستار الجواري ، وعبد الله الجبوري ، مطبعة العاني ـ بغداد ـ ١٩٨٦م .

- مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي : د.جعفر نايف عبابنة ، دار الفكر ـ عمّان(ط١) ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م .
- منية الأديب في شرح الباب الرابع من مغني اللبيب : شاكر الأنصاري ، مركز الدراسات والبحوث العلمية ، دار العلوم ، بيروت ـ لبنان (ط١) ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م .
- النحو العربي منهج في التعلم الذاتي : د. عبد علي حسين صالح ، دار الفكر ـ عمّان (ط١) ١٤٢١هـ = ٢٠٠١م .
- النداء في اللغة والقرآن : د. أحمد محمد فارس ، دار الفكر اللبناني ، بيروت ـ لبنان(ط١) ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م .
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء : كمال الدين الأنباري ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد ، تحقيق : محمد أبي الفضل إبراهيم ، المطبعة العصرية – بيروت ، (ط١) ، ١٤٢٤ هـ =٢٠٠٣ م.
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة : الشيخ محمد الطنطاوي ، مراجعة وتعليق: سعيد محمد اللحام ، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت لبنان ١٤٢٦هـ =٢٠٠٥م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : جلال الدين السيوطي ، عبد الرحمن بن أبي بكر (٩١١هـ) ، تحقيق : د. عبد العال سالم مكرم، البحوث العلميّة ـ الكويت (١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م) .



**Abstract**

**It is important to study the opinions of the grammarians who lived in the era preceding the deviation of the grammatical lesson from its original course before the complication of its issues and the distortion of its concepts by logic. Thus, this era is**

**considered one of the important eras in the grammatical lesson. And it is worth collecting the heritage of those grammarians who witnessed that ear which reveals the clarity of the grammatical opinion and its purity to serve the grammatical heritage attributed to the great scholars of Arabic and to show loyalty to our great ancestors. Accordingly,**

**the researchers choose grammarian. They shed light on the on Al-Tawal Al-Kufi.**

**Both of them are from the scholars who lived in the second and third centuries for Hijra, the era of flourishing, growing and developing of the grammatical lesson. The reason behind the researchers' choice of theses scholar is that they did not find a study discussing their grammatical opinions by lesson. Besides, they are one of**

**the outstanding pioneer grammarians in their environment. And the explorer of the grammatical resources might find pieces here and there pointing to their grammatical opinions. The researchers intend to trace or deduce the research material and collect those scattering pieces from their sources. The research is of two sections. The first section includes Al-Tawal's life starting from his birth to death. The second section includes talking about his grammatical opinions. The approach of the research depends on presenting the basics of the issue relating to the grammatical opinion. This is considered as an introduction to that opinion in order to make its idea clear. Then, the opinion is presented and discussed reaching at the results of the research. Following that is the list of resources. We ask Allah the Almighty that we were successful in presenting a clear picture of these scholar**


.